أهم المؤشرات المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الكويت

نادر صالح علي مصلح عايض

طالب دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة أسوان

محمد عبد الحفيظ محمد

استاذ الاقتصاد الزراعي وعميد كلية الزراعة – جامعة سوهاج

حسن موسي رضوان

مدرس الاقتصاد الزراعي بالمعهد العالي للتعاون والإرشاد الزراعي بأسيوط

الملخص:

ينظر الي وجود قطاع مالي قوي ومتطور علي أنه شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو، حيث شهدت الأدبيات الاقتصادية اهتماما متزايد بطبيعة العلاقة التي تربط التطورات المالية بالنمو الاقتصادي والكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المؤسسات والأسواق المالية في النشاط الاقتصادي، وتستهدف الدراسة تحليل مؤشرات التطور في النظام المالي علي النمو الاقتصادي في الكويت، حيث أن الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص الي اجمالي الناتج المحلي في دولة الكويت خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد ادني بلغ حوالي ٤٥,٣٩ % في عام ٢٠٠١ ، وحد أقصي بلغ حوالي ١٠٣,٧٧ % في عام ٢٠٠٨ ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٦٧,٥ %.بينما العرض النقدي الموسع الي إجمالي الناتج المحلي في دولة الكويت خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد ادني بلغ حوالي ٥٤,٠٢ % في عام ٢٠٠٩ وحد أقصي بلغ حوالي ١٠٦,٨ % في عام ٢٠١٦ ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٧٦,٩ %. أما النفقات النهائية للاستهلاك نسبة للناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد ادني بلغ حوالي ٣٧,٢٨% في عام ٢٠١١ ، وحد أقصي بلغ حوالي ٨١,١٥% في عام ٢٠٠٨ ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٥٦,٣ %.

الكلمات الإفتتاحية: المؤشرات المالية – النمو الإقتصادى – الكويت

Abstract

The Most Important Indicators of Financial Development and Relations with Economic Growth in Kuwait

The existence of a strong and developed financial sector is seen as a prerequisite for achieving economic development and promoting growth, as the economic literature has witnessed an increasing

interest in the nature of the relationship that links financial developments to economic growth and how financial institutions and markets can affect economic activity, and the study aims to analyze indicators The development in the financial system on economic growth in Kuwait, as the domestic credit provided to the private sector to the gross domestic product in the State of Kuwait during the study period ranged between a minimum of about 45.39% in 2001, and a maximum of about 103.77% in In 2008, with an annual average of about 67.5%, while the expanded money supply to the gross domestic product in the State of Kuwait during the study period ranged between a minimum of about 54.02% in 2009 and a maximum of about 106.8% in 2016 , With an annual average of about 76.9%. The final expenditures for consumption in proportion to the gross domestic product in the State of Kuwait during the study period ranged between a minimum of about 37.28% in 2011, and a maximum of about 81.15% in 2008, with an annual average of about 56.3%.

المقدمة:

يعتبر النظام المالي من أهم العناصر المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية، باعتباره المجتمع للموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية وتوزيعها علي الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، الشئ الذي ببعض حكومات الدول النامية الي التدخل والسيطرة علي نظمها المالية كأداة من أدوات التنمية الاقتصادية، مما جعلهم يفرضون قيودا وضوابط علي العمل المصرفي، وأدت تلك القيود الي خلق ما يسمي بالكبح المالي وهو المصطلح الذى أطلقة (Mackinnon , shaw) علي تلك الظاهرة.

الآ أن سياسة الكبح المالي في الدول النامية لم تحقق النمو الاقتصادي المرجو منها، مما أدي بها الي اتخاذ حزمة من الاجراءات لإصلاح منظومتها المالية بالاعتماد

علي منهج التحرير المالي، وذلك لوجود العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي حول موضوع علاقة القطاع المالي بالنمو الاقتصادي.

هل يمكن اعتبار أن تطور القطاع المالي في الكويت ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

الأسئلة الفرعية:

١- ماهي أهم الإجراءات المتخذة في الدول النامية في إطار تفعيل سياسة التحريرالمالي.

٢- ما معني النمو الاقتصادي وما هي أهم عناصره.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الموضوع من الدور الهام الذي تلعبه الأنظمة المالية بشقيها، أنظمة التمويل المباشر وغير المباشر في التنمية الاقتصادية في الوقت الذي تتزايد فيه الاتجاهات التنظيمية والرقابية الحديثة للبنوك والاسواق المالية في ظل المستجدات العالمية، كالاتجاه نحو البنوك الشاملة والاندماج وانفتاح الأسوق المالية وزيادة أهميتها. وبذلك فإن تدهور النظام المالي أصبح يؤثر سلبا علي الادخار والاستثمار وبالتالي علي التنمية، وبالمقابل فإن تحرير القطاع المالي يؤدي الي تنشيط الادخارات المالية وتوفير رؤوس الأموال الي مختلف القطاعات الإنتاجية مؤديا الي تحسين مجالات الاستثمار والنمو، فكفاءة الهياكل المالي تحتل جزاء كبيرا في نجاح الإصلاح والانتقال من اقتصاد المديونية الي اقتصاد السوق، أهم المؤشرات التطور المالي في الكويت وعلاقاتها بالنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

١- التعرف بالخلفية النظرية لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي.

٢- تحليل ودراسة الأوضاع المالية في الكويت وبيان التطورات المالية في السنوات الأخيرة.

٣- تحليل مؤشرات التطور في النظام المالي علي النمو الاقتصادي في الكويت.

المطلب الاول: مفهوم القطاع المالي:

يعرف القطاع المالي بأنه القطاع الذي يتم فيه تحويل الأموال بين ذوى الفوائض المالية وذوي العجز المالي وتشمل كل المتعاملين الرئيسيين وغير الرئيسيين الذين يقومون خدمات مالية للمستهلكين، والمؤسسات والمنظمات المالية، ويقسم هذا القطاع عادة الي بنوك وأسواق المالية وشركات التأمين والمؤسسات غير البنكية، وشأنه إتاحة السيولة لمحتاجيها اعتماد علي القدرة المالية لذوي الفوائض المالية كما يتيح القطاع المالي قنوات لتوزيع المحافظ المرتبطة بالشركات الفردية والمنشآت والصناعات والقطاعات والبلدان، ويكون السيولة وتنويع المخاطر بصورة رئيسية من خلال الوساطة المالية للبنوك، ويتسم القطاع المالي بالتمويل المباشر.

المطلب الثاني: أهمية القطاع المالي:

١- تجميع الموارد عن طريق حفز وجذب الادخارات:

ان الفائض المالي لدي الوحدات الاقتصادية والافراد يمكن أن تجذبه الموسسات المالية بواسطة سعر الفائدة علي الابداعات المختلفة، لدي تلك الموسسات أو بواسطة فوائد معينة أخري كالتأمينات الانشائية المختلفة، أو بواسطة نسبة من الأرباح مما يشجع علي الادخار.

٢- توزيع الموارد للاستغلال الأمثل:

وهنا يأتي دور المصارف والمؤسسات المالية علي ربط حاجة وحدات العجز المالي (المؤسسات الاستثمارية والأفراد) التي تحتاج للفائض المالي لدي الوحدات التي تمتلك فائض سيولة مالية، مثل المؤسسات التي تحتاج لزيادة رؤوس أموالها لإنتاج أفضل وأمثل مما يجعلها تطرح سندات أولية، تقبل وحدات الفائض علي شرائها مقابل ربحية معينة وهنا تكون مؤسسات الوساطة المالية ذات دور فعال ومهم في هذه الحالة، ويشكل هذا استثمار للموارد لرفع مستوي المعيشة، حيث نلاحظ أنه من خلال تجميع الموارد المالية عن طريق حفز الإدخار، وتوزيعها علي استثمارات انتاجية ومشاريع تعطي دخلا متزايد فإن ذلك يدعم الثروة المالية، والثروة الحقيقية من سلع وعقارات، مما يؤدي الي رفع مستوي المعيشة لأن ارتفاع مستوي المعيشة مرتبط ارتباط كليا بالانتفاع الحقيقي للدخل الناتج عن الأرباح التي تحققها المشاريع الانتاجية.

المطلب الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي:

أضحى النمو الاقتصادي فكرة يشير إلى أهميتها الاقتصاديون ويسعى لبلوغها المسيرون، لاعتباره من الأهداف الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم والمعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

اولأ: تعريف النمو الاقتصادي:

حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الاهتمام من قبل العلماء والمفكرين، نظراً لما له من أهمية في الحياة البشرية، فنجد الكثير من التعاريف التي صاغها مختلف الاقتصاديين والمفكرين ولعل من أهمها ما يلي:

يقول Francois Perroux يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما، الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.

يعرف Joseph Schumpeter النمو الاقتصادي بأنه التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلاله الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار.

حسب Simon Kuznets يعرف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي التنظيمات المؤسساتية والإيديولوجية التي تتطلبها.

ومن وجهة نظر Dominick Salvatore يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي او الدخل الحقيقي لبلد ما على فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية.

ويذهب Milton Friedman أن النمو الاقتصادي إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون تغيرات في الهيكل الاقتصادية.

يُعرف النمو الاقتصادي أيضا على الارتفاع المسجل في الإنتاج خلال فترة زمنية طويلة، ويُعد خاصية أساسية في اقتصاديات الدول المتطورة، أما في الأجل القصير والمتوسط فالاقتصاديون يستخدمون مصطلح رواج والذي يعبر عن مرحلة النمو في الدورة الاقتصادية، يقابلها انكماش حيث يعتبر نمواً لكن بوتيرة متناقصة، أما الركود فيعني تراجع ويصبح معدل النمو الاقتصادي سالباً .

الثاني : عناصر النمو الاقتصادي:

تعتبر العملية الانتاجية بمثابة تحويل للموارد إلى استخدامات عن طريق تركيبة من العوامل، ويكون حصيلة هذه العملية عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها.

إن النمو الاقتصادي لا يتحقق صدفة، بل يجب أن تتوفر مكونات أساسية ينطلق بها، وخصائص أو سمات يقاس بها، توجد العديد من العوامل التي يؤدي تركيبها في نسب عقلانية مختلفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن حصرها أساسا في العمل، تراكم رأس المال والتقدم التقني

١-**عنصر العمل:** يتمثل عنصر العمل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، إن زيادة السكان تعني زيادة قوة العمال المنتجين ما يؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية.

ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية بدون إفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين، وعلى هذا الأساس يظهر أثر عنصر العمل في عملية الانتاج وذلك من ناحيتين، الأولى تتمثل في الزيادة من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة من موارد الاقتصاد، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة زاد الحجم الساعي للعمل مما يمكن من رفع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج، كما أن إنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر، التعليم، التدريب، الخبرة، والتأهيل التكنولوجي >لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج

دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال.

رغم الأثر الإيجابي للنمو السكاني الذي ظهر جليا في البلدان الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية والذي ساهم بطريقة مؤكدة في النمو خلال الثلاثين المجيدة، على عكس الوقت الحالي فإن نسبة الشيخوخة الحالية في هذه البلدان تثير مخاوف من تباطؤ في اقتصاداتها، لكن يبدو أن هذه العلاقة الوجبة (نمو سكان) لا تنطبق على البلدان السائرة في طريق النمو، فالدول التي تعاني من فائض في عنصر العمل ويتوافق ذلك مع عدم قدرة نظامها اقتصادي استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بدورها على معدل التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة به كمهارة التنظيم..

٢–**عنصر تراكم رأس المال:** يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات، تجهيزات، مباني، أراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، والسلع التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى تعتبر أيضاً كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الانتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة ،ينتج تراكم رأس المال عندما تدخر الأمة ومن ثم تستثمر جزءا من دخلها الحالي، بقصد زيادة الإنتاج و الدخل في المستقبل، ويمكن أن يتنج تراكم رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي، والمساعدات الخارجية، وهذا يقسم رأس المال إلى قسمين رئيسيين هما: رأس المال المادي ورأس المال البشري، أما المادي فيتمثل المصانع ،الالات، المعدات والأدوات، ويقول Adam Smith إن الفلاحين الذين يستخدمون التجهيزات الحديثة يمكنهم زراعة مساحات أوسع عما كان يزرع أجدادهم، فتوفر الآلات (رأس المال) ضروريا لتقسيم المال الذي تكون

نتيجته زيادة الإنتاجية، فيما يعتبر التعليم الرسمي وغير الرسمي، التدريب في العمل والتعليم أثناء العمل من أشكال رأس المال البشري.

ينبغي على الدولة أن توفر جميع البنى التحتية الضرورية من طرق، سكك حديدية، نظام اتصالات جيد، سدود وكهرباء... إلخ، حتى يؤدي رأس المال بشقية المادي والبشري دوره في النمو الاقتصادي.

٣- **عنصر التقدم التكنولوجي:** يعرف عنصر التقدم التكنولوجي على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى معيشة السكان.

إن دالة الانتاج تتغير نتيجة التأثر بالعامل التكنولوجي، إذ أنه بنفس الكمية من عنصري العمل ورأس المال يمكن إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي، فحجم الإنتاج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال، وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في تطور حجم الناتج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج، وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره عنصر العمل و لا عنصر رأس المال، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.

ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكميات من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير، فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير

التعليم والتدريب ورفع الكفاءة لرأس المال البشري تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا،ومع أن التقدم التكنولوجي لعب دوراً هاماً في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطاً كافياً لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لوكان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الجميع.

نتائج الدراسة:

المطلب الاول: دراسة تطور متغيرات دراسة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨):

اولاً: تطور المتغير التابع (معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي):

أن النمو الاقتصادي يبقي الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الكويتية لما له من تأثير كبير علي الحياة الاجتماعية في الدولة، وعبرنا عن ظاهرة النمو الاقتصادي في دراستنا بنصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير تابع، ويتضح من الجدول رقم (١) و الشكل رقم (١) إلي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في دولة الكويت خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد ادني بلغ حوالي ١٦,٥ ألف دولار في عام ٢٠٠١ ، وحد أقصي بلغ حوالي ٥٥,٥ ألف دولار في عام ٢٠٠٨ ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣٥,٤ ألف دولار.

ثانيا: دراسة تطور المتغيرات المستقلة:

لدراسة ظاهرة النمو الاقتصادي وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الكويت قمنا بحصر عدد من المتغيرات التي تؤثر بشكل كبير في المتغير التابع من خلال ما تم عرضه سابقا، وهي الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص الي اجمالي الناتج المحلي، العرض النقدي الموسع الي إجمالي الناتج المحلي، صافي الاستثمار المحلي، النفقات النهائية للاستهلاك نسبة للناتج المحلي الاجمالي، معامل الانفتاح التجاري، معدل التضخم.

جدول رقم (١) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

السنوات	اجمالي الناتج المحلي (نصيب الفرد)	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص % من اجمالي الناتج المحلي	العرض النقدي الموسع الي اجمالي الناتج المحلي	النفقات النهائية للاستهلاك نسبة للناتج المحلي الاجمالي	معامل الانفتاح التجاري	معدل التضخم
2000	18440.4	45.39	70.55	71.63	71.94	1.81
2001	16587.2	56.62	86.05	81.15	70.76	1.3
2002	17846.3	58.33	83.22	75.38	69.26	0.88
2003	22148.4	59.46	70.55	57.27	76.52	0.96
2004	27011.7	56.36	86.05	47.86	70.04	1.24
2005	35591	50.93	83.22	42.46	75.62	4.14
2006	42781.4	49.95	72.9	43.94	72.56	3.05
2007	45782.3	59.57	66.7	41.12	73.16	5.5
2008	55494.9	57.26	55.46	57.74	75.12	10.6
2009	37561.6	79.11	54.02	47.12	64.52	4.6
2010	38577.5	74.3	58.19	38.23	86.361	4.5
2011	48631.7	60.8	65.26	37.28	95.06	4.8
2012	51979.1	55.74	60.63	41.53	93.50	3.25
2013	49388.1	59.57	65.64	47.58	97.60	2.7
2014	44062.3	67.64	72.63	65.87	99.14	2.9
2015	29869.5	98.51	99.32	70.93	99.64	3.2
2016	27653	103.77	106.79	68.60	96.15	3.1
2017	29759	99.24	101.9	69.85	98.52	2.2
2018	33994	89.3	101.5	64.19	97.5	0.54
المتوسط	35429.44	67.46	76.87	56.3	83.31	3.22

المصدر: البنك الدولي

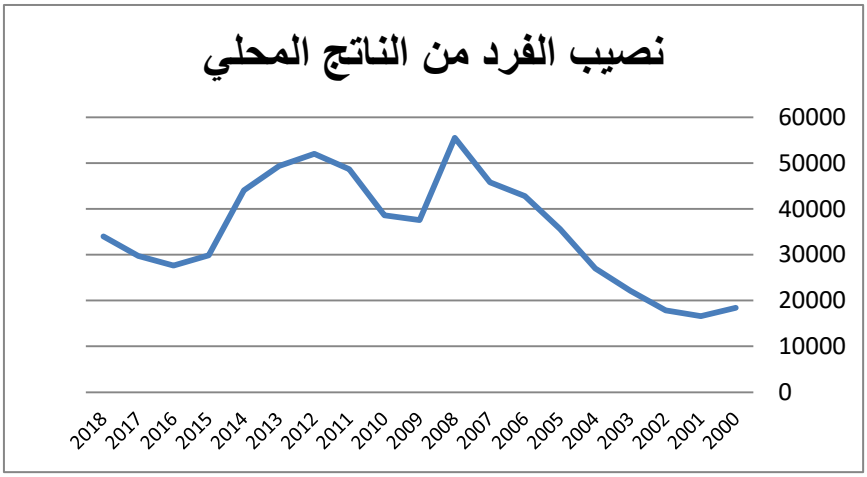

الشكل رقم (١) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

١- تطور الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص الي اجمالي الناتج المحلي (DC):

تشير بيانات الجدول رقم (١) و الشكل رقم (٢) إلي أن الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص الي اجمالي الناتج المحلي في دولة الكويت خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد ادني بلغ حوالي ٤٥,٣٩ % في عام ٢٠٠١ ، وحد أقصي بلغ حوالي ١٠٣,٧٧ % في عام ٢٠٠٨ ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٦٧,٥ %.

٢- تطور العرض النقدي الموسع الي إجمالي الناتج المحلي (BM):

تشير بيانات الجدول رقم (١) و الشكل رقم (٣) إلي العرض النقدي الموسع الي إجمالي الناتج المحلي في دولة الكويت خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد ادني بلغ حوالي ٥٤,٠٢ % في عام ٢٠٠٩ وحد أقصي بلغ حوالي ١٠٦,٨ % في عام ٢٠١٦ ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٧٦,٩ %.

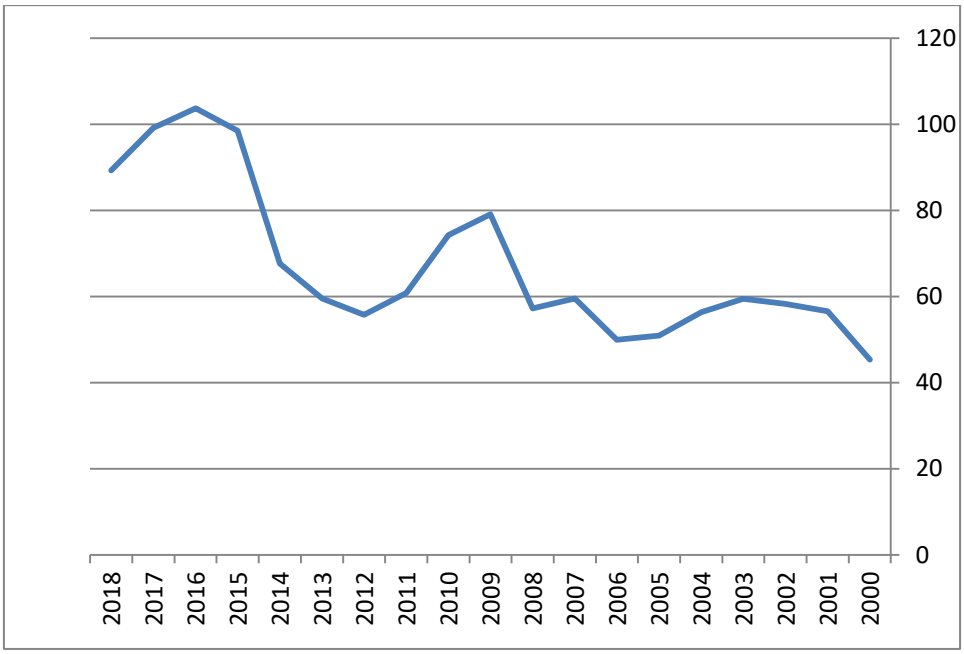

الشكل رقم (٢) تطور الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص الي اجمالي الناتج المحلي في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

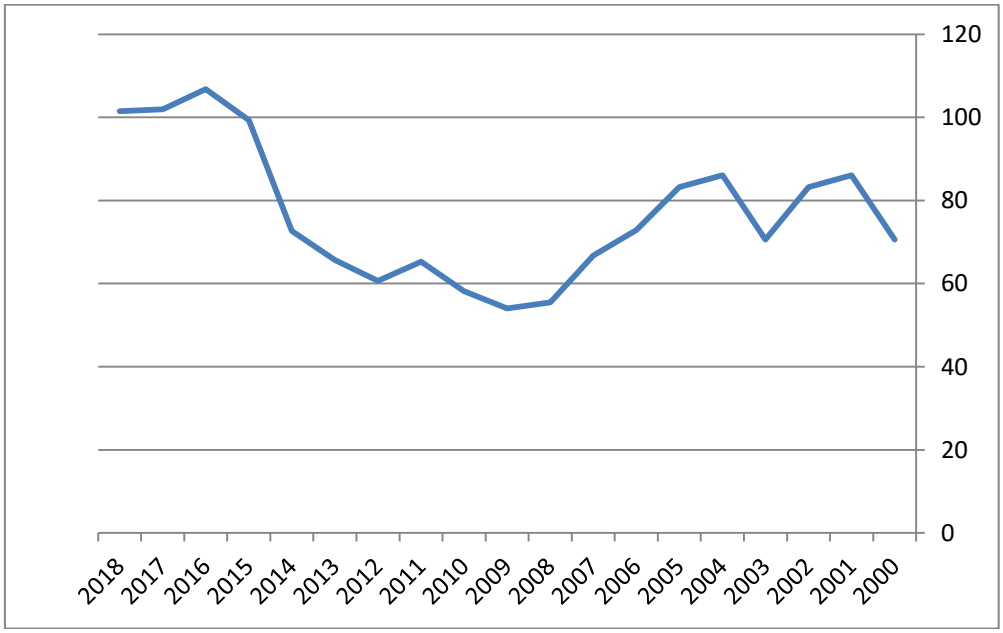

الشكل رقم (٣) تطور العرض النقدي الموسع الي إجمالي الناتج المحلي في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

٣- النفقات النهائية للاستهلاك نسبة للناتج المحلي الإجمالي (CI):

تشير بيانات الجدول رقم (١) و الشكل رقم (٤) إلي أن النفقات النهائية للاستهلاك نسبة للناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد ادني بلغ حوالي ٣٧,٢٨% في عام ٢٠١١ ، وحد أقصي بلغ حوالي ٨١,١٥% في عام ٢٠٠٨ ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٥٦,٣ %.

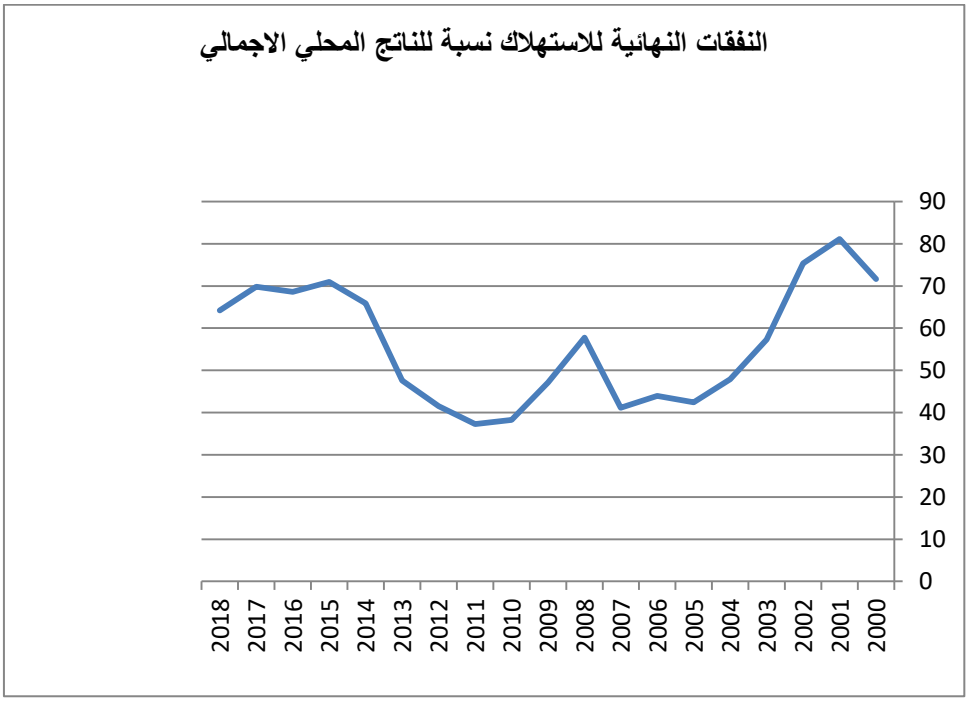

الشكل رقم (٤) تطور النفقات النهائية للاستهلاك نسبة للناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

٤- معامل الانفتاح التجاري (TO):

يمثل معامل الانفتاح التجاري نسبة مجموع الصادرات والواردات الي إجمالي الناتج المحلي ، ويؤثر الانفتاح التجاري حسب النظرية الاقتصادية إيجابيا علي النمو

الاقتصادي للدول، فالدول المتطورة التي تساهم بنسبة كبيرة في التجارة العالمية حققت معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة مقارنة بالدول النامية، تشير بيانات الجدول رقم (١) و الشكل رقم (٥) إلي أن معامل الانفتاح التجاري في دولة الكويت خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد ادني بلغ حوالي ٩٩,٦٤% في عام ٢٠١٥ ، وحد أقصي بلغ حوالي ٦٤,٥% في عام ٢٠٠٩ ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٥٦,٣ %.

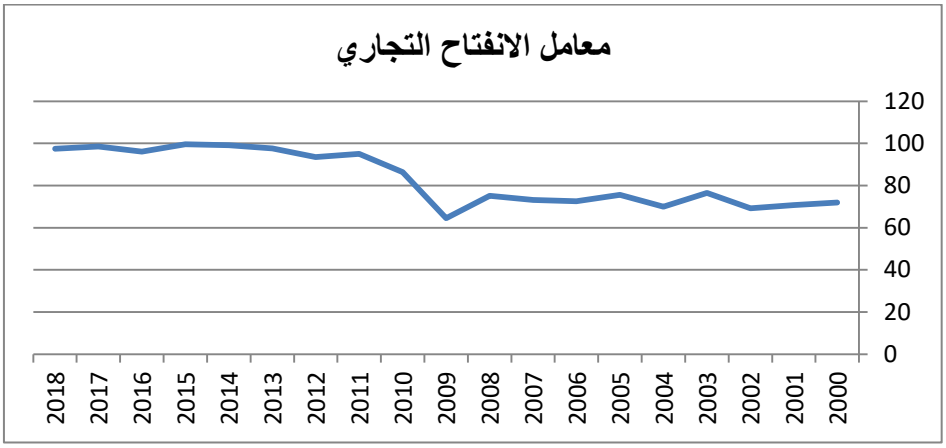

الشكل رقم (٥) تطور معامل الانفتاح التجاري في دولة الكويت دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

٥- معدل التضخم (INF):

يمثل معدل التضخم في النظرية الاقتصادية المستوي العام للأسعار،، حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم كلما كانت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة الأمر الذي ينعكس سلبا علي كل من الاستثمار وبالتالي فهو يؤثر سلبا علي النمو الاقتصادي للدول، تشير بيانات الجدول رقم (١) و الشكل رقم (٦) إلي أن معامل الانفتاح التجاري في دولة الكويت خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد ادني بلغ حوالي ٠,٥٤% في عام ٢٠١٨ ، وحد أقصي بلغ حوالي ١٠,٦% في عام ٢٠٠٨ ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣,٢٢%.

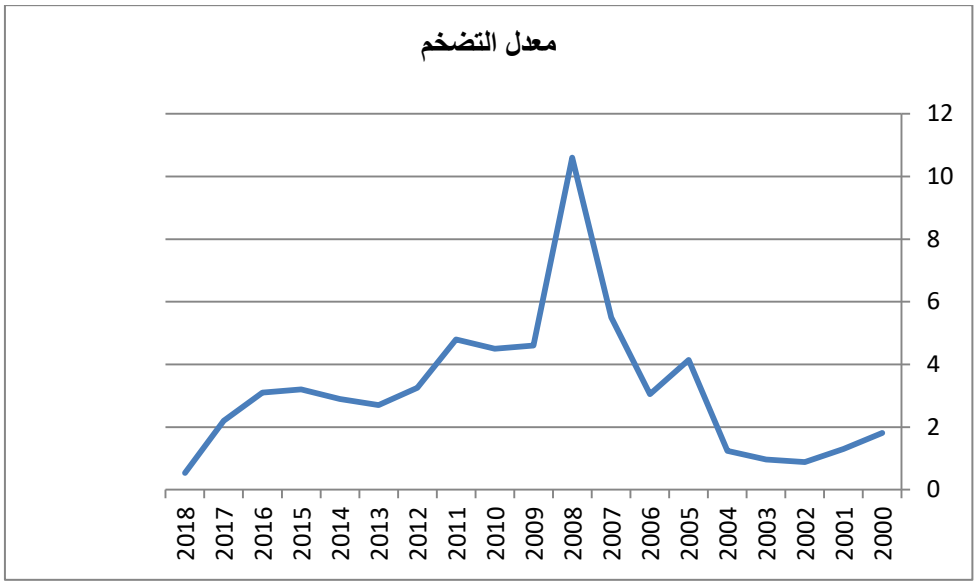

الشكل رقم (٦) تطور معدل التضخم في دولة الكويت دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

المـــراجع:

المراجع العربية:

١- سعدي حسام الدين، أثر سياسة التحرير المالي علي النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٣)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي،٢٠١٥.

٢- وليد عبد مولاء، دور القطاع التمويلي في التنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، جويلية،٢٠٠٩.

٣- إبراهيم علي، الحمداني شيرين، مؤسسات مالية متخصصة، دار الصفاء للنشر، الأردن، ١٩٩٠.

٤- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، القاهرة، دار القاهرة، ٢٠٠١.

٥- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، ٢٠٠٤.

المراجع الأجنبية:

6- Paul Massé , Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle, Tome 1, Editions l'harmattan, Paris, 2011, P 357.

7- Simon Kuznets, Modern Economic Growth: Findings and Reflections, The American Economic Review, vol 63, No 3, 1973, P 247.

8- Dominick Salvatore, Development Economics, Schaum's Outline Series, McGraw.